

وفقاً لدراسة حديثة

استيعاب العمالة أكبر دعم اقتصادي تقدمه دول الخليج لليمن

**الثورة/ عبدالله الخولاني**

أكدت دراسة حديثة أن العمالة من إجمالي قوة العمل الوافدة في العمالة الأجنبية في الخليج العربي كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هي أساساً من ذوي المأهولة الحدودية، وبعض منها تتحمل مؤولاً تعليمياً دون الثانوية. هناك فرص عمل لها علاقة بمدرجات التعليم المهني في اليمن، لكن تبقى العضلة في كيفية تواصلي هؤلاء الذين لم يتقنون لغة العمل على فرص عمل في الداخل، مع الفرصة المتاحة في دول الخليج.

وغيرها. وكذا المجالات التعليمية في المعاد و الجامعات الخليجية التي باتت تتبع بالخبراء المهنيين (وما يقتضي في القطاع الخاص (تجارة ومصارف) واستثمارات مهامهم سكانية، وتقنيات معلومات و إعلام - إضافة إلى العمالة الالكترونية - هندسة، تجارة، و خدمات وغيرها). كما يذات الحكومة اليمنية حول المواد والفرص الاستثمارية. واستهدفت المنشآت المحافظة مارب ١٠٠ مشارك

ميشيرة إلى أن ٤٢٪ في التمويل

البنية تشكل التمويل الأفضل للعمالة الأجنبية في الخليج العربي، كما أن زيادة حصة اليمن من حجم العمالة في الخليج أكبر دعم اقتصادي قد تقدمه دول الخليج لليمن.

وأوضح الدكتور دراسة الموسومة بـ"بيان العمل الشاغر في سوق العمالة الخليجية" والتي أعدها ناجي الحساري أن الفرض المتأتى للعملة اليمنية أن الفرض المتأتى للعملة على امتلاص القوى العاملة الكبيرة العاطلة باليمن، وخاصة بعد الارتفاعات اليمانية الخليجية الأخيرة والتي أعادت الأولى للعمالة اليمنية شرطة توفير الاحتياصات الطبوية وتقييمها للجامعة على اداء المملكة العربية فضلاً عن اداء المجلس العربي من غيرهم، وبالرغم على ما يملكون من غلامهم، وبالتالي فإن باكلهم المنشآت المتقدمة التي تخدمهم لهم المناسبة. وبحسب دراسة فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع من اليمن نسبة ٣٠٪ من قوة العمل الشاغرة في قطاعات (التجارة، والطاقة، والفاصل، والصيانت، والبناء، والتشييد)، مما يساهم في استهلاك ألف عام بيته، مما سيساعد في حل الاختيارات التي يواجهها سوق العمل في البلاد ويدرك من نسبة البطالة

تصدير ٤٤٥ طناً من المنتجات الوطنية عبر ميناء عدن

■

تم أمس عبر أرصفة الملاحة مينا عن تصدير ثلاثة الآف ٤٤٥ طناً من المنتجات الوطنية إلى عدد من

البلدان العربية والأجنبية. سجلت الصادرات نحافة القمح والأسماك واللحوميات والعلف واللبان والسائلة والبسكتوب والمسمون والجلود والصابون.

وبيت تقرير اقتصادي حديث نمو قطاع النفط والغاز بنسبة ١٥٪ خلال العام ٢٠١٠ مقارنة بمعهد نمو ٦٪ فقط خلال العام ٢٠٠٩ في هذا القطاع الاستراتيجي الهام بالنسبة للاقتصاد اليمني.

وأرجح تقرير صادر عن مكتب البنك الدولي (سبا) على سخة منها أن شحنة علي "الثورة" هذه الرغبة كبيرة إلى تدشين قطاع الغاز الطبيعي المسال في اليمن خلال شهر تموز/يوليو وفرينسا ومالزريا والصين وصدرت شحنة الغازيات والبسكتوب والمسمون والصابون والمبالغة ١٠٠ طن إلى جيبوتي والطغراء البالغة عشرة أطنان إلى إيطاليا والبرلمان السائلة البالغة عشرة أطنان إلى إيطاليا والبرلمان والارات التجارية المحدثة.

وبحسب حصصها فقد ارتفعت في أرصفة الملاحة مينا، عدن ٢١٤ حاوية بساتن واردات متعددة للأستهلاك المحلي.

للتطرق إلى أن حجم الانتاج من النفط الخام لا يزال مستمراً حتى الرابعين

نهاية العام ٢٠١٠ م إلى ٤٪، إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بجزء مالي خال الرابع الأول من العام

العام ٢٠٠٩.

النفط من العام الماضي ٢٠٠٩.

وأضاف التقرير على الرغم من هذه

التفاوت في معدل النمو فإن التقديرات

تشير إلى انتفاخ المجزء المالي مع

نهاية العام ٢٠١٠ م إلى ٥٪.

وتشير أحد التوقعات إلى أن النمو

في إجمالي الناتج المحلي الكلي ستصب

في الرابع الأول من العام ٢٠١٠ مبلغ

٧٪ من إجمالي الناتج

الجاري والبالغ ٧٪ من إجمالي الناتج

الجاري والبالغ ٨٪ من إجمالي الناتج

الجاري والبالغ ٧٪ من إجمالي الناتج

الجاري والبالغ ٨٪ من إجمالي الناتج

الجاري والبالغ ٦٪ من إجمالي الناتج